الندوة الدولية " القدس: التاريخ والمستقبل " (٢٩-٣٠ أكتوبر ١٩٩٦م)
مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط

القدس فى القرارات الدولية والسياسات الإسرائيلية : بين عهد الانتداب ومسيرة التسوية السلمية

السيد هانى الحورانى
مدير مركز الأردن الجديد للدراسات

مقدمة

تتمتع القدس بمكانة دينية خاصة لدى المسلمين بوصفها أولى القبلتين وثالث الحرمين فى الجانب الدينى العبادى، كما تعتبر مقدساتها محجاً للمسلمين وفق النصوص الدينية. والقدس فى التقليد المسيحى هى "أم الكنائس" وهى المدينة التى شهدت الأحداث المثيرة فى موت السيد المسيح والنقطة التى انطلقت منها المسيحية إلى أرجاء العالم.

وبالنسبة لليهود فإن القدس تحتل - أيضاً - أهمية بارزة فى عقيدتهم ، إلا أن هذه المكانة الدينية الرفيعة للقدس لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث لا تتناقض مع عروبتها أسوة بأى مدينة أخرى فى فلسطين، فالناحية الروحية للمدينة شئ والناحية القومية شئ آخر. ولقد نجحت الدبلوماسية الصهيونية فى استغلال هذا البعد الدينى لمدينة القدس لخدمة هدفها المتمثل فى اغتصاب القدس وحرمان الفلسطينيين العرب من حقوقهم السيادية عليها.

من هنا فإننا ننظر فى دراستنا هذه إلى موضوع القدس على أنه ليس موضوع نزاع دينى على الأماكن المقدسة أو الوصول إليها، وإنما هو نزاع على السيادة على الإقليم، وبالتالى فإن قضية القدس هى قضية سياسية قومية فى المحل الأول لا يمكن بحثها بمعزل عن القضية الأم، القضية الفلسطينية.

سنحاول معالجة موقع القدس فى القرارات الدولية والسياسات الإسرائيلية ضمن الإطار التاريخى للقضية الفلسطينية، ذلك أن قضية القدس تطورت مع تطورها وتعقدت مع تعقدها، وإن أخذت خصوصية معينة. لذلك فإن هذه الدراسة ستتناول قضية القدس إبان عهد الانتداب كنقطة بداية، باعتبار أن الانتداب يشكل الحلقة الأولى فى تطور القضية الفلسطينية، مروراً بأبرز محطات القرارات الدولية والسياسات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس، وصولاً إلى "القدس" فى مسيرة التسوية السلمية الحالية.

القدس فى إطار القضية الفلسطينية

عهد الانتداب البريطانى

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، كانت الأمانى القومية فى العالم العربى، بما فى ذلك فلسطين، متصاعدة ، وكان من بين المسائل التى تواجه الدول الأوروبية المنتصرة مسألة المركز السياسى للأقاليم والشعوب التى كانت واقعة فى السابق تحت الحكم العثمانى. وقد قررت دول الحلفاء فى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس عام ١٩١٩ وضع هذه الأقاليم تحت نظام الانتداب.

إن مفهوم الانتدابات، والذى يمثل ابتكاراً فى النظام الدولى، كان الهدف منه التوفيق بين مطالب العصر الاستعمارى والضرورة الأخلاقية والسياسية المتمثلة فى الاعتراف بحقوق المستعمرين. وقد أرست المادة ٢٢ من مواد عهد الانتداب، القائم على أساس مفهوم أن النهوض بالأقاليم الواقعة تحت "وصاية الأمم المتقدمة يعتبر وديعة مقدسة فى عنق المدنية" . وكان المفروض أن تتوقف درجة الوصاية على مدى النضج السياسى للإقليم المعنى ، بحيث يصنف الإقليم الأكثر تقدماً فى فئة الانتداب (أ)، ويصنف الإقليم الأقل تقدماً فى الفئة (ب)، بينما يصنف أقل الأقاليم تقدماً فى الفئة (ج). وقد عوملت جميع الانتدابات على البلدان العربية، بما فيها فلسطين، على أنها انتدابات من الفئة (أ) التى تسرى على الأقاليم التى اعترف مؤقتاً باستقلالها فى عهد عصبة الأمم.

لقد قسمت تلك الأقاليم التركية السابقة فى مؤتمر سان ريمو يوم ٢٥ (أبريل) نيسان ١٩٢٠، وقد منحت إدارة سوريا ولبنان لفرنسا ومنحت إدارة فلسطين وشرق الأردن وبلاد ما بين النهرين (العراق) لبريطانيا العظمى ، وقد أدرجت فلسطين وشرق الأردن فى صك انتداب واحد ولكنهما عوملا بوصفهما إقليمين منفصلين. وقد خولت المادة ٢٥ من النص المتعلق بالانتداب على فلسطين لبريطانيا العظمى منع تنفيذ أى حكم من أحكام الانتداب فى شرق الأردن إلا بموافقة عصبة الأمم.

وبناء على طلب الحكومة البريطانية أصدر مجلس عصبة الأمم فى ١٦ (سبتمبر) أيلول ١٩٢٢، قراراً يوافق بالفعل على وجود إدارة مستقلة لشرق الأردن، وقد استمرت هذه الإدارة المستقلة إلى أن نال الإقليم الاستقلال بوصفه المملكة الأردنية الهاشمية فى ٢٢ مارس ١٩٤٦. وكان العراق قد نال استقلاله الرسمى فى ٣ أكتوبر ١٩٣٢، ونال لبنان الاستقلال الكامل فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣، وسوريا فى ١٩٤٤.

وفى حالة فلسطين لم يؤد صك الانتداب إلى الاستقلال المعترف به بصفة مؤقتة فى العهد، بل أدى إلى صراع قدر له أن يستمر إلى الآن.

تحليل صك الانتداب على فلسطين

لقد كان للحركة الصهيونية اليد الطولى فى وضع وصياغة صك الانتداب على فلسطين، حيث نجحت فى إدخال تصريح بلفور ضمن صك الانتداب الذى أصدرته الحكومة البريطانية فى عام ١٩١٧ والذى يتضمن تأييد الحكومة البريطانية لـ "إنشاء وطن قومى فى فلسطين للشعب اليهودى". وهكذا تكون الحكومة البريطانية قد شكلت خرقاً وتحريفاً للمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم نتيجة لاحتواء صك الانتداب على نصوص متعارضة ليس من السهل التوفيق بينها ، فهو من ناحية قد وضع فلسطين تحت الانتداب (أ) وهذا يفترض أن الشعب الفلسطينى قد وصل إلى درجة من التقدم يعترف له معها بوجوده " كأمة مستقلة " وأن تقوم الدولة المنتدبة بتقديم النصح له، نجده من ناحية أخرى قد تضمن إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وأن تقوم بريطانيا بوضع البلاد فى أحوال سياسية واقتصادية لتحقيق هذا الهدف.

إن السند القانونى لنظام الانتداب هو المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم، ويبدو واضحاً من نصوص الصك أنه يتعارض مع أحكام عهد عصبة الأمم، بالإضافة إلى أن صك الانتداب شابه عدة عيوب قانونية تجعله باطلاً ، وأهم تلك العيوب القانونية:

١. أن الشعب الفلسطينى لم يختر بريطانيا كدولة منتدبة، بل رفض الانتداب وطالب بالاستقلال التام.

٢. تصريح بلفور الذى تضمنه يعتبر باطلاً شكلاً وموضوعاً.

٣. لم يتضمن الصك أى نص على إقامة حكومة وطنية فى فلسطين.

٤. اعتراف الصك بالوكالة اليهودية كهيئة رسمية لتمثيل مصالح اليهود يمثل تناقضاً مع عهد العصبة ومع مواد الصك الأخرى.

آثار الانتداب على السيادة الفلسطينية على القدس

وهنا لابد من البحث فى الآثار التى نجمت عن الانتداب هل كان لها تأثير على مركز القدس؟ أى البحث فى آثار الانتداب بالنسبة للسيادة الفلسطينية على القدس. فى هذا الصدد يبرز السؤال أين السيادة فى نظام الانتداب؟

اختلفت الآراء حول هذا الموضوع، ولكن الرأى الراجح أن السيادة تبقى موقوفة للشعب الواقع تحت الانتداب وأن السيادة لا تنتقل إلى الدولة صاحبة الانتداب. إن الانتداب على فلسطين لم يغير من المركز القانونى لمدينة القدس، وبالتالى لم يخرج القدس من سيادة شعب فلسطين صاحب الحق فى وطنه، وإذا كانت السلطة الفعلية تمارسها الدولة صاحبة الانتداب، فالسيادة القانونية شئ وممارسة هذه السيادة بصورة فعلية شئ آخر. فبريطانيا كدولة منتدبة مارست السلطة الفعلية فى إقليم فلسطين، وتمتعت بمظاهر السيادة، إلا أن السيادة القانونية لم تنتقل إليها، وبقيت موقوفة للشعب الفلسطينى ، والقدس كمدينة فى إقليم فلسطينى تخضع لما يخضع له الإقليم من أوضاع قانونية وتتأثر بما يتأثر به.

تطور الأحداث خلال فترة الانتداب

خلال الأعوام الثلاثين من وجود بريطانيا فى فلسطين – من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٤٨ – جرت هجرة يهودية واسعة النطاق من الخارج، وخاصة من شرق أوربا، وارتفع أعداد المهاجرين بشكل كبير فى الثلاثينيات نتيجة الاضطهاد النازى لليهود. وخلال هذه الفترة ارتفعت نسبة سكان فلسطين من اليهود الذين كانوا أساساً من المهاجرين، من أقل من ١٠٪ فى عام ١٩١٧ إلى أكثر من ٣٠٪ فى ١٩٤٧. وأدت المطالبات الفلسطينية بالاستقلال ومقاومة الهجرة اليهودية إلى اندلاع ثورة ١٩٣٦، أعقبتها أعمال عنف مستمرة من كلا الجانبين خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة. وحاولت بريطانيا العظمى بوصفها الدولة المنتدبة تنفيذ صيغ مختلفة للوصول ببلد تمزقه أعمال العنف إلى الاستقلال ، فجرى النظر فى مشروع للتقسيم وفى صيغة للحكم الذاتى الإقليمى، وفى مشروع مؤداه قيام فلسطين مستقلة، ثم أهملت جميعها. وفى (فبراير) شباط من عام ١٩٤٧ أحالت بريطانيا العظمى المشكلة إلى هيئة الأمم المتحدة.

تقسيم فلسطين وتدويل القدس

إن انتقال القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة قد أدى إلى دخول القدس مرحلة جديدة ، وبدأت القدس تأخذ خصوصية معينة فى الصراع العربى الإسرائيلى كنتيجة مباشرة لقرار تقسيم فلسطين الذى أصدرته الجمعية العامة برقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ ، وهو أول قرار دولى يصدر عن هيئة الأمم يتناول القضية الفلسطينية. ويشكل هذا القرار فى واقع الأمر توصية موجهة "للمملكة المتحدة"، بوصفها الدولة المنتدبة ولجميع الدول الأخرى الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة بالقيام – فيما يتصل بنظام الحكم المقبل فى فلسطين – باعتماد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية، مع مطالبة مجلس الأمن بأن "يتخذ الإجراءات اللازمة المنصوص عليها فى المشروع من أجل تنفيذه ...".

وقد تقرر تقسيم فلسطين إلى "دولة يهودية" غير مسماة و "دولة عربية" غير مسماة ، كما تقرر أن تسحب بريطانيا العظمى وجودها بحلول عام ١٩٤٨، تاركة للدولة اليهودية،

بحلول الأول من فبراير ١٩٤٨، منطقة تتضمن ميناء بحرياً لتيسير قدوم "هجرة كبيرة". وفى أثناء الفترة الانتقالية التى تبدأ فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٤٧، تتولى هيئة الأمم تدريجياً دفة الإدارة فى الإقليم كله، على أن تمارس هذه الإدارة عن طريق لجنة، وأن يتم تسليم السلطة إلى الدولتين يوم الاستقلال الذى ينبغى ألا يتجاوز الأول من أكتوبر ١٩٤٨، وقد تقرر أن ترتبط الدولتان فى وحدة اقتصادية.

وقد تم تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن يشكل الجزء السابع، وهو يافا، جيباً عربياً فى الإقليم اليهودى، أما الجزء الثامن فقد تقرر أن يكون مدينة القدس بوصفها كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولى خاص، على أن يرتبط بوحدة اقتصادية مع الدولتين العربية واليهودية. وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس لفترة أولية تبلغ عشر سنوات، يعيد المجلس فى نهايتها دراسة المشروع، ويصبح سكان المدينة عندئذ أحراراً فى أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة. وقد وردت ضمانات موقع القدس فى القرار ١٨١ بالعبارات التالية:

" لا يجوز إنكار أو الإخلال بالحقوق القائمة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية" .

" فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول والزيارة والعبور طبقاً للحقوق القائمة، لجميع سكان ومواطنى الدولة الأخرى ومدينة القدس، وكذلك للأجانب، دون تمييز بسبب الجنسية، شريطة الحفاظ على النظام العام واللياقة العامة".

" تصان الأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية ، ولا يسمح بأى فعل قد يخل على أى نحو بطابعها المقدس ...".

إذن يمكن القول بأن أول معالجة قانونية للقدس تقدم بها المجتمع الدولى هى ما تضمنه القسم الثالث من القرار ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين، والذى اعتبر أن تدويل القدس هى أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية فى المدينة المقدسة.

ومن الجدير بالذكر أن قرار التقسيم نص على جعل منطقة القدس، لا مدينة القدس وحدها، منطقة قائمة بذاتها "Corpus Separaturm " وجعلها تضم بلدية القدس مضافاً إليها القرى المحيطة بها بحيث تكون قرية أبو ديس أقصاها فى الشرق وبيت لحم أقصاها فى الجنوب وعين كارم أقصاها فى الغرب وشعفاط أقصاها فى الشمال.

تدويل مدينة القدس : الانعكاسات والمواقف

قبل أن نستعرض انعكاسات التدويل على مدينة القدس لابد لنا أولاً من إلقاء الضوء على معنى التدويل وخصائصه :

يعتبر التدويل فكرة حديثة لم تتطور من الناحية العملية إلا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن الناحية النظرية فهو نظام جديد على الفقه الدولى أساسه الاتفاق على ممارسة السيادة بصورة دائمة من قبل السلطة الدولية المعهود إليها الإشراف والإدارة بهدف رعاية مصالح الأسرة الدولية واستقرار الأمن والنظام فى المنطقة موضوع النزاع.

ويختلف نظام التدويل فى أغراضه وطبيعته عن سائر أنواع التقسيمات التقليدية لأشخاص القانون الدولى الناقصة السيادة، كالبلاد التابعة أو المستعمرات والمحميات والأقاليم الخاضعة لحقوق الاتفاق ونظام السيادة المشتركة أو الانتداب والوصاية.

وقد بين د. فودة فى كتابه " قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية " أوجه الفرق بين التدويل وبين كافة أنواع هذه التقسيمات من خلال الاعتبارات التالية:

١-يختلف التدويل فى أغراضه من حيث إنه فكرة لا تهدف إلى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات أبناء المنطقة "المدولة"، وأنها تهدف إلى رعاية المصالح المشتركة بالنسبة إلى الوضع الإستراتيجى أو الأهمية الدولية ذات الطابع الإنسانى أو الاقتصادى للمنطقة المدولة.

٢-يكمن الأساس القانونى فى نظامه الاتفاقى المتعدد الأطراف والمفتوح لانضمام جميع أعضاء الأسرة الدولية ذات المصالح المشتركة. وهو فى هذا يختلف عن الأنظمة

الأخرى – فيما عدا الانتداب والوصاية بالنسبة إلى أساسها الاتفاقى الثنائى أو الجماعى المحدود الأطراف، كما فى حالة السيادة المشتركة أحياناً.

٣-يختلف التدويل عن الانتداب والوصاية فى أغراضه التى لا تقتصر على رعاية أو رفاهية سكان المنطقة المدولة أو تحقيق مصلحة إستراتيجية للدول الكبرى المسند إليها أعمال إدارة الانتداب أو الوصاية. كذلك يختلف التدويل عن هذين النظامين من حيث السلطة التى تقوم بالإشراف والإدارة، فهى ليست واحدة منتدبة من قبل الهيئة أو المجموعة الدولية، ولكنها هيئة دولية ذات كيان قانونى مستقل عن كيان هذه الدول.

٤-لا يعنى نظام التدويل تذليل سيادة دولة أخرى غاصبة أو استعمارية كما هو شأن جميع الأنظمة المشار إليها أو الاشتراك على قدم المساواة فى حقوق السيادة، كما هو الحال فى نظام السيادة المشتركة، وإنما التدويل نظام مستحدث له صفته الخاصة ويمارس حقوق السيادة فيه شخص دولى جديد ذو إرادة مستقلة وكيان قانونى مستقل ينبثق عن كيان وإرادة الدول المتعاقبة مجتمعة.

٥-إن أهم ما يميز نظام التدويل بصفة عامة هو أنه نظام دائم لا يجوز إنهاؤه أو تحديد مدته بفترة معينة أو أسباب ينقضى بانتهائها. وهذا على خلاف الأنظمة السابقة التى تأخذ وضعاً مؤقتاً ينتهى بانتهاء الأسباب أو المدة المعينة له فى الاتفاق.

ومن الواضح أن توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٤٧/١١/٢٩، بشأن تدويل القدس جاءت خلافاً للصفة الدائمة لنظام التدويل حيث تضمنت أن يعاد النظر فى نظام التدويل بعد عشر سنوات، وهذا يعنى بأن نظام تدويل القدس ليس نظاماً دائماً وإنما نظاماً مؤقتاً محدداً بمدة معينة يعاد النظر فيه بعد مرورها، مما يفقد نظام تدويل القدس أهم خاصة من خصائصه وهى صفة الدوام.

انطلق قرار تدويل القدس هذا من كون القدس مدينة دينية، وذات مكانة قدسية خاصة لدى أصحاب الديانات الثلاث: الإسلامية والمسيحية واليهودية. وقد ينظر إلى هذا التدويل بوصفه، من الناحية الظاهرية، مخرجاً من هذه الأزمة، إلا أنه، فى حقيقة الأمر، ينطوى على غُبن كبير للعرب، تجاه أرضهم ووطنهم، لأنه يتضمن مصادرة هذا الحق تحت لافتة " التدويل " الذى هو فى حقيقته، انصياع إلى حد ما للإرادة والادعاءات الصهيونية. ومن

هنا رفض العرب تدويل القدس برفضهم القرار ١٨١ من أساسه، بينما قابل اليهود مشروع التقسيم بالترحيب باعتباره نصراً مؤزراً لجهود الحركة الصهيونية فى إنشاء إسرائيل. على أن أقساماً كثيرة من اليهود فى فلسطين قد قابلت توصية الأمم المتحدة بعدم الرضا التام، حيث إن مشروع التقسيم قد أخرج أجزاء كبيرة من البلاد، ومنها القدس، من نطاق الدولة اليهودية المقترحة.

ولقد ساد الموقف اليهودى بصدد القدس غموض متعمد، وقيل بأن الرأى قد تفرق بينهم حول موضوع التدويل، فبينما عارضته جماعات الإرهابيين وزعامات لها أهميتها، قبلته قيادة الوكالة اليهودية مؤقتاً باعتباره ثمناً لوجود إسرائيل. ولم يفت الوكالة اليهودية أن تدرك الأمر من زاويته تلك فى سبيل تحقيق المطامع الكبرى. فتدويل منطقة القدس من ناحية، قد أصبح جزءاً من مشروع التقسيم الذى من شأنه إنشاء دولة يهودية مستقلة كانت حلم الصهيونية منذ أجيال عديدة، وهو فى حد ذاته سبباً يستحق ألا يرفض معه مشروع التقسيم.

ومن ناحية أخرى، لا تزيد مدة نظام التدويل حسب ما تقرره توصية الأمم المتحدة عن عشر سنوات يصبح بعدها محلاً لإعادة البحث والنظر من قِبَل مجلس الوصاية على ضوء التجارب المكتسبة خلال تلك الفترة من العمل به، وأن يكون لسكان المدينة الحرية فى الإعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم فى تعديل هذا النظام. وكانت الوكالة اليهودية تتوقع زيادة عدد سكان المدينة اليهود أكثر مما كان عليه بعد عشر سنوات حتى تصبح إعادة النظر فى صالح اليهود.

السيادة على القدس ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧

لقد أدى قرار التقسيم إلى انفجار الوضع فى فلسطين، ودعت الهيئة العربية العليا لفلسطين إلى إضراب عام احتجاجاً على تقسيم وطنها. وكَثُرت الاشتباكات بين الفلسطينيين واليهود بعد أن أخذت القوات اليهودية شبه العسكرية تعمل بمزيد من الحرية، بينما بدأت القوات البريطانية انسحابها. وصار التخريب والهجمات على المنشآت العسكرية والاستيلاء على الأسلحة البريطانية من جانب هذه الجماعات من المعالم

الرئيسية للساحة الفلسطينية، بالإضافة إلى كثرة الاشتباكات اليهودية – العربية. وعندما بدأت الأحداث تتحول إلى مواجهة مسلحة كبرى، أعلنت بريطانيا العظمى أنها سوف تنهى الانتداب في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، أى قبل عدة شهور من الموعد المقرر فى مشروع الأمم المتحدة.

وفى آذار/ مارس ١٩٤٨ فشل مشروع اقتراح قدمته الولايات الأمريكية المتحدة لتمكين مجلس الأمن من اتخاذ إجراء ما بشأن قرار التقسيم، فاكتفى المجلس بالدعوة إلى إنهاء العنف فى فلسطين. وتحت وطأة سرعة التطورات ، لم يبلغ قرار التقسيم حتى مرحلة الإحالة الروتينية إلى اللجنة السادسة لدراسة ما يترتب عليه من آثار ومدلولات قانونية. ولم تستطع لجنة الأمم المتحدة لفلسطين التى أنشئت بموجب القرار ١٨١ الانتقال إلى القدس، بل بالكاد تمكنت من إجراء مشاورات فى نيويورك، وأصبح تشكيل الحرس الشعبى المسلح (الميلشيا) بهدف مساعدة اللجنة فى أداء وظائفها فى فلسطين متعذراً عملياً إزاء تسارع الانسحاب البريطانى وسط حالة متدهورة بلغت فيها الإصابات خلال الأشهر الثلاثة الأولى التى تلت إقرار مشروع التقسيم ٨٦٩ قتيلاً و١٩٠٩ من الجرحى.

ومع إطراد انسحاب الحكومة البريطانية من فلسطين وعجز الأمم المتحدة عن أن تحل مكانها كسلطة حاكمة فعالة، بادرت الحركة الصهيونية إلى العمل على فرض سيطرتها على إقليم الدولة اليهودية الناشئة، وفى الوقت ذاته أوضحت الدول العربية المتاخمة لفلسطين أنها سوف تتدخل. وفى ١٥ أيار ١٩٤٨ دخلت سبعة جيوش عربية إلى فلسطين، وكانت بمثابة حرب عربية إسرائيلية أولى، احتل خلالها الإسرائيليون قسماً كبيراً من "الدولة العربية" وكافة الأراضى المقتطعة "للدولة اليهودية" بموجب قرار التقسيم.

فى خريف ١٩٤٨ ، كانت القوات الإسرائيلية قد احتلت مدينة القدس الجديدة بكل أحيائها العربية، كما احتلت القوات الأردنية القدس القديمة وفيها الأماكن المقدسة كلها، وتمركزت قوات الفريقين المتقاتلين فى مناطقهما. وحين انتهت الحرب العربية الإسرائيلية، كانت القوات الإسرائيلية قد تمكنت من احتلال ٢ر٦٦٪ من المساحة الكلية لمدينة القدس، وبهذا فإن القوات اليهودية احتلت الجزء الأكبر من القدس التى تقرر تدويلها حسب مشروع التقسيم.

واتبعت السياسة الإسرائيلية احتلالها هذا للقدس بفرض سياسة الأمر الواقع de facto على المدينة المقدسة، ففى ١٩٤٩/١٢/٥ أعلن الكنيست ضم القدس الجديدة، وفى ١٩٤٩/١٢/٢٦ أخذ الكنيست الإسرائيلى يعقد اجتماعاته فى القدس، وفى ١٩٥٠/١/٢٣ أصدر قراراً بنقل عاصمة إسرائيل من تل أبيب إلى القدس الغربية، وقد تم نقل كل الوزارات إليها ما عدا وزارة الخارجية التى تم نقلها فى تموز ١٩٥٠. وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى قرارها رقم ١١٤، الصادر فى ١٩٤٩/١٢/٢٠ إلى إبطال نقل هذه الدوائر والوزارات، إلا أن إسرائيل تجاهلته ولم تأخذ به.

أما بالنسبة للجزء المتبقى من القدس، القدس القديمة التى احتلتها قوات الجيش الأردنى فى حرب ١٩٤٨، فقد ضمت بالإضافة إلى الضفة الغربية إلى الأردن فى عام ١٩٥٠. وهذا أيضاً خلق واقعاً جديداً بالنسبة للمدينة المقدسة ، حيث إن الأردن التى أصبحت القدس الشرقية جزءاً منه، لم يوافق على تدويل المدينة المقدسة، وفى الوقت نفسه، لم تعترف سوى بريطانيا والباكستان بالدولة الأردنية الجديدة. واستثنت بريطانيا مدينة القدس القديمة من الاعتراف القانونى بالمملكة الأردنية الهاشمية حيث اعترفت بأن الأردن يمارس سلطة فعلية فى الجزء الذى يحتله من القدس، ولكنها لم تعترف بسيادة الأردن على أى جزء منها "رهناً بالبت نهائياً فى وضع هذه المنطقة". وكذلك الأمر بالنسبة لاعترافها بإسرائيل، فقد اعترفت المملكة المتحدة اعترافاً قانونياً بدولة إسرائيل ولكنها لم تعترف بسيادة إسرائيل الإقليمية على ذلك الجزء الذى تحتله إسرائيل من القدس (القدس الغربية) بل اعترفت بأن إسرائيل تمارس سلطة فعلية فى ذلك الجزء من القدس. وكانت الباكستان الدولة الوحيدة التى اعترفت بسيادة الأردن على مدينة القدس القديمة (الشرقية)، وأما إسرائيل فلم تعترف بسيادتها على القدس الغربية أية دولة قبل حرب حزيران ١٩٦٧.

وبذلك يظهر أنه لا إسرائيل ولا الأردن اكتسبتا السيادة على أى جزء من القدس فى نظر المجتمع الدولى. وكانت الدولتان تحتل كل منهما منطقة من القدس احتلالاً عسكرياً وتمارس فيه إشرافاً فعلياً إلى أن كانت حرب ١٩٦٧.

السياسات الإسرائيلية لتهويد القدس

فى أعقاب احتلال إسرائيل للجزء المتبقى - الشرقى - من المدينة المقدسة بعد حرب ١٩٦٧ أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن ضم القدس رسمياً، وعن توحيد شطريها الغربى والشرقى "لتشكيل مدينة القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية" وجاء ذلك عبر سلسلة من قرارات ضم القدس إدارياً وسياسياً لإسرائيل:

ففى تاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧، وخلال اليومين التاليين، أصدرت السلطات الإسرائيلية من خلال برلمانها وحكومتها، ثلاثة قرارات استهدفت تهويد القدس العربية:

١-فى ١٩٦٧/٦/٢٧ أصدر الكنيست قراراً (بموجب الأمر رقم ٢٠٦٤) على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلى اسمه (قانون الإدارة والنظام لسنة ١٩٤٨)، خولت حكومة إسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى الحكومة ضمها إلى أرض إسرائيل.

٢-بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدر سكرتير حكومة إسرائيل أمراً أطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة ١٩٦٧) أعلن فيه أن مساحة أرض إسرائيل المشمولة فى الجدول الملحق بالأمر، خاضعة لقانون قضاء وإدارة الدولة الإسرائيلية، ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم أمانة القدس، أى بلدية القدس التى كانت تقع تحت الحكم الأردنى، وحددت تلك المنطقة ما بين مطار وقرية قلنديا شمالاً، وبين حيفا غرباً وقرية صورباهر وبيت صفافاً جنوباً وقرى الطور والعيزرية والرام شرقاً والتى يقطنها حوالى مائة ألف من السكان العرب.

٣-وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ أصدر الجيش الإسرائيلى أمراً يقضى "بحل مجلس أمانة القدس، المنتخب من قِبَل سكان القدس، وبطرد أمين القدس (أى رئيس بلديتها) من عمله، وبإلحاق موظفى وعمال أمانة القدس ببلدية القسم الغربى من المدينة". وأيضاً قامت الحكومة الإسرائيلية بإلغاء القوانين الأردنية واستبدالها بالتشريعات والقوانين الإسرائيلية، وإغلاق المحاكم النظامية الأردنية وإرغام عرب القدس على مراجعة المحاكم الإسرائيلية فيها، وتجميد أحكام المحاكم الشرعية الإسلامية والضغط على

مسلمى القدس لمراجعة محكمة يافا الشرعية الإسلامية والتى تطبق القوانين الإسرائيلية من الأحوال الشخصية خلافاً للعقيدة الإسلامية.

ومنذ ذلك التاريخ تلاحقت ممارسات التهويد الإسرائيلية فى مدينة القدس بوتيرة عالية شملت كافة مجالات وقطاعات الحياة فى المدينة، من أجل طمس معالم المدينة المقدسة، عاملة على تطبيق سياسة الأمر الواقع للاحتلال. ومن أبرز إجراءات التهويد تلك ما يلى:

أ- تغيير الميزان الديمجرافى للسكان

كان من نتائج استيلاء إسرائيل على القدس فى جزئيها، الجديد عام ١٩٤٨، والقديم عام ١٩٦٧ ، تغيير البنية السكانية تغييراً جذرياً. ففى عام ١٩٤٧ كان عدد سكان "الكيان المنفصل" فى القدس حسب إحصاءات الأمم المتحدة (١٠٥ر٥٤٠) عربياً من جهة و(٩٩ر٦٩٠) يهودياً من جهة أخرى. أصبح عدد السكان العرب فى الكيان المنفصل نفسه (١٣٥ر٠٠٠) عربياً أى بزيادة قدرها ٢٨٪ وارتفع عدد اليهود فيه إلى (٣٤٠ر٠٠٠) يهودياً أى بزيادة قدرها ٢٤١٪ فى حين ارتفع عدد السكان العرب عام ١٩٩٠ إلى (١٤٠ر٠٠٠) مقابل (٣٦١ر٠٠٠) يهودياً فى قطاعى القدس. وخلاصة ذلك أن سلطات الاحتلال تمكنت من توطين ما مجموعه (١٢٤) ألف يهودى فى المستعمرات اليهودية التى أقامتها فى القدس الشرقية خلال سنوات ١٩٦٧-١٩٩٠ يقابلهم ما مجموعه (١٤٠) ألف عربى. وقد بلغ عدد سكان القدس عام ١٩٩٥ حوالى (٥٨٣٦٠٠) نسمة منهم(١٧٠ر٠٠٠) فلسطينى ما نسبته ١ر٢٩٪ واليهود (٤١٣ر٧٠٠) نسمة يشكلون ٩ر٧٠٪.

ب- مصادرة الأراضى وإقامة المستوطنات

قام اليهود فى عام ١٩٤٨ باحتلال ما مجموعه (١٩٣٣١) دونماً من أراضى القدس الواحدة المبنية كما كانت عليه قبل ٥ آيار ١٩٤٨، وتشكل هذه المساحة حوالى ٨٠٪ من مساحة القدس بقسميها، فى حين احتفظ الأردن بالبقية الباقية من القدس الشرقية والتى بلغت مساحتها آنذاك (٤٨٣٣) دونماً منها (٨٠٠) دونم تشكل القدس القديمة (داخل الأسوار). وبناء على النسب المئوية الدقيقة فى المنطقة المبنية من القدس عام ١٩٤٨

والتى وردت فى كتاب السيد سامى هداوى، وهو موظف حكومى سابق فى دائرة تسوية الأراضى، بناء على خرائط مسح وسجلات ضريبية، كانت النسب المئوية الدقيقة لملكية العرب واليهود على النحو التالى: فى المدينة القديمة (داخل الأسوار) والتى تبلغ مساحتها (٨٠٠) دونم تقل ملكية اليهود عن خمسة دونمات، وفى القدس الجديدة والتى تبلغ مساحتها (١٩٣٣١) دونماً فإن ملكية الأرض المبنية، بناء على نفس المصدر هى كما يلى:

ملك للعرب ٤٠٪، ملك لليهود ١٢ر٢٦٪، ملك للآخرين (طوائف مسيحية) ٨٦ر١٣٪، ملك للحكومة والبلدية ٩ر٢٪، طرق وسكك حديدية ١٢ر١٧٪.

بعد حرب ١٩٦٧ قامت إسرائيل بإجراء إحصاء لسكان القدس بعد الاحتلال وأصدرت تعليماتها بتطبيق قانون أحوال الغائبين على جميع الغائبين العرب من القسم المحتل. كذلك قامت إسرائيل بتوسيع حدود بلدية القدس والتى كانت تبلغ (٣٨٠٠٠) دونم قبل الاحتلال حيث أصبحت تشمل (١١٠) آلاف دونم هى مساحة القدس الشرقية، وما أضيف إليها من أراضٍ مجاورة حسب حدود البلدية الموسعة التى رسمت عام ١٩٦٧ وقامت السلطات الإسرائيلية بالاستيلاء على ما مجموعه (٥٦) ألف دونم لأغراض إقامة المستوطنات. ويبلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية التى أقامتها إسرائيل فى القدس وحولها (٢٨) مستعمرة بالإضافة إلى توسيع الحى اليهودى فى القدس القديمة (داخل الأسوار). ومن الجدير بالذكر أن هذه السلطات تعمد فى كل عملية نهب للأراضى العربية على اختيار المواقع التى تخدم إستراتيجيتهم بحيث جاءت مواقع الأراضى المصادرة والمستوطنات مطوقة لمن تبقى من عرب القدس وقراها غرباً وشمالاً وشرقاً وجنوباً، وجعلهم محصورين ضمن رقعة صغيرة يطوقها السكان الإسرائيليون بثلاثة أطواق: الأول يطوق منطقة الحرم الشريف، والثانى يطوق من تبقى من عرب القدس، والثالث يطوق القرى العربية فى القدس، الأمر الذى يهدد الوجود العربى فى القدس بالتقلص والتصفية.

ج- قرار الكنيست

أقر الكنيست الإسرائيلى فى ١٩٨٠/٧/٣٠، ما سمى بالقانون الأساسى للقدس الموحدة، الذى نص على اعتبار مدينة القدس بشطريها عاصمة موحدة (لإسرائيل) ومقراً

لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا. ويدعو القانون إلى اتخاذ الإجراءات التى من شأنها تنفيذ نصوص هذا القانون. ولقد أصبحت المواقف الإسرائيلية الرسمية بخصوص القدس محكومة بهذا القانون.

د- مشروع القدس الكبرى

كشفت جريدة الرأى الأردنية فى عددها الصادر فى ١٥ كانون الثانى ١٩٩٣ - نقلاً عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية - النقاب عن مخطط مشروع القدس الكبرى، والذى يشمل أراضى من الضفة الغربية فى المنطقة الممتدة من رام الله والبيرة شمالاً حتى غوش عتصيون جنوباً ومن مستوطنة معالية أودميم شرقاً حتى بيت شيمس غرباً. أى أن هذا المشروع يضم مدن القدس، رام الله، البيرة، بيت ساحور، بيت جالا، بيت لحم إضافة إلى (٦٠) قرية عربية. وتحددت الفترة الزمنية لتنفيذ هذا المشروع ما بين عامى ١٩٨٢ و٢٠٠٢ ويبلغ طول المشروع حوالى (٤٥) كم من الشمال إلى الجنوب و(١٥) كم من الشرق إلى الغرب، وتبلغ المساحة الكاملة نحو (٢٧٩ر٤٤٦) دونم يخصص منها ١٣٪ للإسكان العربى، ١٧٪ للإسكان اليهودى، ٥ر٦٪ للحدائق العامة، ٤٪ للطرق، و٥ر٥٩٪ للأراضى الزراعية. يضم هذا عدداً من المستعمرات الإسرائيلية القائمة منذ عام ١٩٦٧ والموزعة على ثلاثة أطواق بحيث يهدف الطوق الأول إلى محاصرة التجمع العربى داخل أسوار القدس القديمة ويطلق عليه اسم "الحزام الأخضر" حول سور المدينة، ويهدف الطوق الثانى إلى عزل القدس الغربية عن التجمعات السكانية العربية الواقعة فى الجهتين الشمالية والجنوبية منها، ويهدف الطوق الثالث إلى محاصرة القرى العربية المحيطة بالقدس.

ويشير أحد الافتراضات الرئيسية للطاقم المشرف على المشروع من وزراء الإسكان والداخلية، كما جاء فى خطة العمل المقترحة، أنه بوجود حدود سياسية أو غيرها بين القدس والمناطق المحيطة بها، فلن يشكل ذلك حاجزاً أمام وجود "خيار وحيد" لكل السكان الذين تضمهم المدينة الكبرى. ومن أجل ذلك فإن أساس خطة العمل يفترض أنه فى حالة أى حل سلمى أو تنظيمى لبعض أجزاء المدينة الكبرى المختلفة، ومهما كان ذلك فإن

الخطة وتحت كل الظروف ستحافظ على ممر حر للسكان والعمل ورأس المال داخل كل المنطقة المخطط لها.

ولقد افترض المشروع أن عدد السكان العرب فى منطقة القدس الكبرى سيصبح بحلول عام ٢٠٠٢ حوالى (٣٥٣) ألف نسمة بينما سيبلغ عدد اليهود زهاء المليون نسمة.

هـ- انتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية فى المدينة المقدسة

تهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى تهويد الأماكن المقدسة وطمس معالمها الثقافية والحضارية والديمجرافية، وإلغاء طابعها العربى والإسلامى وكذلك طابعها المسيحى. وفيما يتعلق بالمسجد الأقصى شرعت الحركة الصهيونية فى التحضير الجاد لإقامة "الهيكل الثالث" على أنقاض المسجد الأقصى وفرض الأمر الواقع على أرض الإسراء والمعراج. ومن أمثلة ذلك جريمة إحراق المسجد الأقصى فى ٢١ آب ١٩٦٩، تصدع الأبنية الملاصقة للحرم بسبب الحفريات فى ٣١/ آب ١٩٨١ نتيجة نفق أسفل الحرم قامت بحفره السلطات الإسرائيلية، اقتحام الصهيونى هارى جولدمان بتاريخ ١١ نيسان ١٩٨٢ مسجد الصخرة وإطلاقه النار عشوائياً مما أدى إلى استشهاد مواطنين وجرح أكثر من ٦٠ فلسطينياً، مذبحة الاثنين (مذبحة الحرم) فى ٨ تشرين الأول ١٩٩٠ حيث اقتحم الجنود والمخابرات والمستوطنون الحرم واستعملوا كافة الأسلحة مما أدى إلى استشهاد ٢٣ مواطناً عربياً وجرح ٨٥ آخرين، وآخر هذه الجرائم تمثل فى قرار الحكومة الإسرائيلية، فى اجتماع خاص يوم الجمعة ١٩٩٦/٩/٢٠، بفتح النفق الجديد عشية عيد الغفران اليهودى مساء الاثنين ١٩٩٦/٩/٢٤ تحت الحرم القدسى الشريف، والذى يمتد مسافة ٤٠٠م تحت الحى العربى والإسرائيلى فى المدينة، ويسير على طول حائط أساسات المسجد الأقصى، ويبدأ من حائط البراق أسفل الحرم حتى يصل إلى شمال الحى الإسلامى.

وفيما يتعلق بالأماكن المسيحية المقدسة، فقد تعرضت كنيسة القيامة إلى عدة حوادث من قِبَل إسرائيليين منها سرقة تاج العذراء فى أواخر عام ١٩٦٧، الاعتداء على قناديل الزيت والشموع فوق القبر المقدس فى ١٩٧١/٢/٢٤، إحراق المركز الدولى للكتاب.

المقدس فى ١٩٧٣/٢/٦ وهدم كنيسة "الجلاليا" لطائفة الروم الأرثوذكس على جبل الزيتون فى القدس فى ١٩٩٢/٧/٢٣.

وكذلك الضغوط الشديدة على رجالات الطوائف المسيحية لإجبارها على التنازل عن مساحات كبيرة من أراضيها وعقاراتها فى القدس سواء بالبيع المباشر أو الإيجار الطويل (٩٩ سنة) الأمر الذى أدى إلى انخفاض فى عدد سكان القدس من العرب المسيحيين الذين يشكلون أول وأقدم مجتمع مسيحى فى العالم حيث هبط عددهم من (١٨) ألفا عام ١٩٦٧ إلى (١١) ألفا عام ١٩٩٠ وإلى حوالى (٤) آلاف عام ١٩٩٥.

و- عمليات التهويد الأخرى فى المدينة المقدسة

وتشمل نهب ومصادرة أملاك المقيمين وخاصة داخل أسوار المدينة القديمة ومنها "حى المغاربة" المحاذى لحائط المبكى وإجلاء السكان العرب من الأراضى المصادرة بالقوة وتهويد الاقتصاد العربى من خلال منع التجارة إلا بالبضائع الإسرائيلية، وتهويد القضاء النظامى والإسلامى وتهويد التعليم العربى داخل المدينة. وفى ٢٣ آب ١٩٦٨ بدأت السلطات الإسرائيلية بتهويد الإنسان العربى حيث أصدرت قانوناً جديداً لتطبيقه على عرب القدس أسمته "قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة ١٩٦٨" وينص على وجوب حصول كل عربى صاحب عمل أو مهنة على رخصة جديدة بموجب القوانين الإسرائيلية وعلى أن تعمل كل شركة وجمعية تعاونية عربية على إعادة تسجيل نفسها لدى المحاكم الإسرائيلية.

وكذلك عملت سلطات الاحتلال على تغيير أسماء الشوارع والطرق والساحات العامة العربية والتاريخية واستبدالها بأخرى يهودية.

وباختصار قام الإسرائيليون بتهويد المدينة بأقصى ما يمكن من السرعة، متحدين بذلك جميع المواثيق الإنسانية، غير عابئين بالشكاوى العربية أو بالقرارات الدولية. وفى هذا الصدد تقول الباحثة الكندية "آن لاتندريس" فى دراسة ميدانية لها عن المقاومة الفلسطينية والتغيير المدنى فى القدس ١٩٦٧-١٩٩٤، إن الدولة الإسرائيلية بعد أن ضمت إليها القدس الشرقية بالقوة فى أعقاب حرب ١٩٦٧ هدفت إلى توحيد القدس تحت السيادة

الإسرائيلية باعتبارها " العاصمة الأبدية" لإسرائيل، وبأن السلطات الإسرائيلية بادرت إلى عملية "أسْرَلة"* تتفق مع المشروع السياسى والأيديولوجى المتعلق بخلق "أرض إسرائيل" أو "إسرائيل الكبرى".

وتحدد آن لاتندريس مشروع "الأسرلة" بعنصرين أساسيين، الأول يتمثل فى الدمج الجغرافى للقدس الشرقية فى المنطقة الإسرائيلية المقامة سنة ١٩٤٨، أما الثانى فهو خلق أغلبية سكانية يهودية فى القدس الشرقية ليكون من المستحيل إعادة تقسيم المدينة.

أما من حيث تنفيذ مشروع "الأسرلة" على أرض الواقع، فقد ترجم من خلال ضم (٢٨) قرية فلسطينية فى الضفة الغربية، وإقامة مستوطنات حول القدس الشرقية فصلت القرى المجاورة عن المدينة، وهدم حى المغاربة فى البلدة القديمة ليتسنى بناء الحى اليهودى، وكذلك إقامة مبان وإحياء سكنية للإسرائيليين فقط، وإنشاء شبكة من الطرق التى تخدم المستوطنات وتوحد الأجزاء الغربية والشرقية من المدينة.

القرارات الدولية بشأن القدس ١٩٦٧-١٩٩٦

صدرت عشرات القرارات الدولية بعد ضم إسرائيل القدس الشرقية وتوحيد المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، طالبت فيها إسرائيل التراجع عن إجراءاتها ووقف أعمالها غير الشرعية، الأمر الذى أهملته إسرائيل حيث لم تعر وزناً لكل القرارات الدولية بشأن القدس بل واستمرت فى تنفيذ سياسات التهويد وفرض الأمر الواقع. وفى هذا المجال سنتطرق إلى أهم القرارات التى صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى والتى لها علاقة بالقدس فقط، ومن هذه القرارات:

- **قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣**: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار فى ١٩٦٧/٧/٤، والذى اعتبر التدابير التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس الشرقية باطلة، ودعاها إلى إلغاء جميع الإجراءات التى اتخذتها فى المدينة، والعدول عن اتخاذ أى عمل فى المستقبل من شأنه أن يغير معالمها، ولم تعترض على القرار أية دولة، حيث

---

* استخدام مصطلح "الأسْرَلة" بدل "التهويد" لتأكيد الأهداف السياسية والأيديولوجية لدولة إسرائيل التى تشمل النواحى الدينية والعرقية ولكنها لا تقتصر عليها.

وافقت عليه ٩٠ دولة، وامتنعت ٢٠ عن التصويت، ولم تشترك إسرائيل فى المناقشة، ويعتبر هذا القرار أول القرارات الدولية التى تنتقد التصرفات الإسرائيلية فى القدس.

- **قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٤:** أصدرت الجمعية هذا القرار فى ١٩٦٧/٧/١٤، وقد ندد بفشل إسرائيل فى تنفيذ قرار الجمعية العامة السابق، ووجه نداء جديداً لإسرائيل دعاها فيه إلى إلغاء جميع التدابير التى اتخذتها القدس الشرقية، والعدول عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير معالم المدينة.

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠:** اتخذه مجلس الأمن الدولى فى ١٩٦٨/٤/٢٧، ودعا فيه إسرائيل إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكرى فى القدس.

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٥١:** اتخذ هذا القرار فى ١٩٦٨/٥/٢، أبدى فيه الأسف العميق لإقامة العرض العسكرى فى القدس.

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢:** صدر فى ١٩٦٨/٥/٢١، ودعا إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها فى تغيير وضع القدس. وعلى رفض الحصول على أراضٍ عن طريق الغزو المسلح، واعتبر جميع التدابير والأعمال الإدارية والتشريعية الإسرائيلية باطلة، بما فى ذلك نزع ملكية الأراضى والممتلكات القائمة عليها. وطالب إسرائيل بإلغاء جميع الإجراءات التى قامت بها فى القدس الشرقية، والعدول فوراً عن اتخاذ أى عمل آخر يرمى إلى تغيير وضع القدس.

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٧:** صدر فى ١٩٦٩/٧/٣، وأكد على عدم جواز ضم الأراضى بالغزو العسكرى، وانتقد جميع الإجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير معالم القدس، وطالبها بإلغاء جميع تلك الإجراءات.

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١:** صدر فى ١٩٦٩/٥/١٥، ودعا إسرائيل إلى عدم تدنيس مسجد الأقصى، وإلغاء جميع الإجراءات التى من شأنها تغيير وضع القدس.

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨:** صدر فى ١٩٧١/٩/٢٥، وأبدى أسفه لعدم احترام إسرائيل للقرارات الدولية السابقة، الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس، وأكد القرار على أن جميع الأعمال التشريعية والإدارية التى اتخذتها إسرائيل بما فى ذلك مصادرة

الأراضى والممتلكات ونقل السكان، ووضع تشريعات تهدف إلى ضم القدس الشرقية، كلها أعمال باطلة ولا يمكن أن تغير الوضع. ويدعو إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة وعدم اتخاذ خطوات أخرى فى القطاع المحتل من القدس من شأنها أن تؤدى إلى تغيير وضع المدينة أو تجحف بحقوق السكان ومصالح الأسرة الدولية.

ومن القرارات الأخرى التى صدرت عن مجلس الأمن الدولى المتعلقة بالقدس، القرارات التالية:

- قرار رقم ٢٩٨ الصادر فى ١٩٧٤/٩/٢٥.
- قرار رقم ٤٤٦ الصادر فى ١٩٧٩/٣/٢٢.
- قرار رقم ٤٥٢ الصادر فى ١٩٧٩/٧/٢٠.
- قرار رقم ٤٦٥ الصادر فى ١٩٨٠/٣/١.
- قرار رقم ٤٧١ الصادر فى ١٩٨٠/٦/٥.
- قرار رقم ٤٧٦ الصادر فى ١٩٨٠/٦/٣٠.
- قرار رقم ٤٧٨ الصادر فى ١٩٨٠/٨/٢٠.
- قرار رقم ٥٩٢ الصادر فى ١٩٨٦/٩/٨.
- قرار رقم ٦٠٥ الصادر فى ١٩٨٦/١٢/٢٢.

وأكدت تلك القرارات على اعتبار القدس الشرقية بأنها تحت الاحتلال، وعلى عدم جواز احتلال أراض بالقوة. وبطلان ضم القدس لإسرائيل وتحذير إسرائيل من إجراء أى تغيير فى معالم المدينة المقدسة، سياسياً أو قانونياً أو جغرافياً أو سكانياً. كما أشارت بعض القرارات إلى اعتبار الإجراءات التى نفذتها إسرائيل فى القدس الشرقية، بأنها أعمال عدوانية وتعرض السلام فى الشرق الأوسط للخطر.

وفى الواقع فإن معظم تلك القرارات تنطبق عليها المادة (١٠٣) من الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على أنه "إذا تعرضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به، فالعبرة تكون

لالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق". وهذا يعنى أن قرارات مجلس الأمن تكون ملزمة لجميع الأعضاء، وتكون التزاماتها أهم من التزامات الدولة الخاصة. وبالنسبة لوضع القدس الشرقية، فإن التزامات إسرائيل تجاه ميثاق الأمم المتحدة من المفروض أن تحترم وتطبق أكثر من التزاماتها المحلية.

عندما أصدرت إسرائيل قانون (Basic Law) فى ١٩٨٠/٧/٣٠ ، بجعل القدس "الموحدة جزءاً من دولة إسرائيل وعاصمتها"، والذى كان مخالفاً لجميع القرارات الدولية السابقة التى دعت إلى عدم تغيير معالم القدس الشرقية، اتخذ مجلس الأمن الدولى قراراً رقم (٤٧٨) فى ١٩٨٠/٨/٢٠، رداً على القرار الإسرائيلى الذى اعتبره قراراً باطلا ودعا فيه الدول التى لها بعثات دبلوماسية فى القدس إلى سحب تلك البعثات من القدس كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً رقم ١٦٩/٣٥ فى ١٩٨٠/١٢/١٥، انتقد بشدة قرار إسرائيل، واعتبر التصرف الإسرائيلى بأنه يخالف القرارات الدولية السابقة واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

وفى أكتوبر ١٩٩٠ اتخذ مجلس الأمن قراراً رقم (٦٧٢) أدان فيه إسرائيل بالإجماع بسبب ارتكابها لأعمال العنف ضد الفلسطينيين فى ساحة الأقصى فى الثامن من أكتوبر ١٩٩٠، وألزمها بوصفها "قوة احتلال" تنفيذ مسئولياتها المحددة باتفاقية جنيف إزاء المدنيين الواقعين تحت ظروف الاحتلال (الاتفاقية الرابعة).

وفى ١٩٩٠/١٠/٢٤ أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٦٧٣) والذى أكد فيه المجلس بالإجماع على وجوب امتثال إسرائيل للقرار السابق للمجلس رقم (٦٧٢).

وفى شهر آذار/ مارس ١٩٩٤ اتخذ مجلس الأمن الدولى قراراً رقم (٩٠٤) بعد مجزرة الخليل جاء فيه "وإذ يؤكد مجدداً قراراته ذات الصلة التى تؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة فى ١٢ آب ١٩٤٩ على الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس والمسئوليات التى تقع على عاتق إسرائيل بموجبها".

القدس فى مسيرة التسوية السلمية

تشكل القدس أحد العوائق الكبرى فى مسيرة التسوية العربية – الإسرائيلية، وذلك نتيجة تمسك أطراف النزاع بوجهات نظر متناقضة إزاء مستقبل هذه المدينة، فوجهة النظر الإسرائيلية كما سبق وأوضحنا تتلخص فى أن المدينة يجب أن تكون موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية مبررة ذلك بأفكار ونظريات لا سند لها فى القانون الدولى المعاصر، لأنها تقوم على تسويغ الضم الفعلى واستمرار الاحتلال، بينما يتمسك الطرف الفلسطينى بأن السيادة على مدينة القدس تعود للشعب الفلسطينى، وبأن الاحتلال الإسرائيلى لها لا يترتب عليه نقل للسيادة، كما أن إجراءات الضم الفعلى للمدينة التى قامت بها إسرائيل تفتقر إلى الشروط القانونية للضم وتتعارض مع أحكام القانون الدولى مستنداً فى ذلك إلى التأييد الدولى.

والآن يبرز السؤال: ماذا قدمت الاتفاقات التى تمخضت عنها مسيرة التسوية السلمية من أجل حل قضية القدس؟ سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تحليل بنود المعاهدات المتعلقة بقضية القدس.

وثيقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية "أوسلو" الموقعة فى واشنطن يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣ :

المادة الأولى من هذه الوثيقة، وتحت عنوان "هدف المفاوضات" تنص على أن :

"هدف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية فى الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب ("المجلس") للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدى إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ . من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هى جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدى إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨".

وتنص المادة الخامسة من نفس الوثيقة على ما يلى:

١- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى فى أقرب وقت ممكن،

ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤- الاتفاقات التى تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم".

إذن حددت المادة الأولى من وثيقة أوسلو المرجعية القانونية لمفاوضات الوضع الدائم - والتى من ضمنها القدس - بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ فقط، وأن استثناء القرار ١٨١ وعدم اعتباره قراراً مرجعياً للمفاوضات المستقبلية بشأن القدس سيمكن إسرائيل من اغتصابها للقدس الغربية التى احتلتها عام ١٩٤٨م.

فقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وعلى الرغم من اعتباره من أهم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لقضية القدس، حيث إنه لم يتحدث عن قضية القدس بشكل مباشر، بل دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧، وهذا يشمل القدس الشرقية بطبيعة الحال. ولكن الجانب الآخر من القرار، اعترف ضمناً بسيادة إسرائيل على الأراضى التى استولت عليها بعد عام ١٩٤٨ والتى كانت خارج إطار التقسيم عندما نص على سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضى المحتلة "النص الفرنسى" أو أراضٍ احتلها "النص الإنجليزى" فى النزاع الأخير، واقتصر القرار بالمطالبة بالانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية والعربية منذ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أما الأراضى التى احتلتها إسرائيل بعد التقسيم والتى لم تكن داخلة ضمن الدولة اليهودية، فقد أصبح الوجود

الإسرائيلى فيها قانونياً، بعد صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وهذا ينطبق على السيادة الإسرائيلية على القدس الغربية الذى لم يكن قانونياً لأنها كانت من ضمن القدس المدولة حسب القرار (١٨١) ، وأصبح الوجود الإسرائيلى فيها معترفاً به دولياً بعد صدور القرار. وجاء قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٣٣٨ والذى يمثل القرار المرجعى الثانى لعملية التسوية السلمية الحالية لكى يدعم القرار الأول حيث طالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧.

وهكذا فإن القرار (٢٤٢) يتنكر لعدوان إسرائيل على جزء من القدس ويتغاضى عنه فى جزء آخر. وبالتالى يكون هدف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول القدس المدرجة ضمن قضايا الوضع الدائم تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، وهذا يسفر بأنه بمثابة اعتراف بضم إسرائيل للقدس الجديدة عام ١٩٤٨.

بالنسبة لإرجاء بحث موضوع القدس إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات (كما نصت المادة الخامسة من وثيقة أوسلو) فإن من شأنه أن يخضع القدس لظروف تسمح لإسرائيل بمواصلة تغيير معالم المدينة المختلفة ومكوناتها الديمجرافية والتاريخية إلى أن تتغير وقائع وحقائق كثيرة على الأرض تجعل من حلها حتى حسب القرار (٢٤٢) حلاً صعباً ، الأمر الذى يعنى ، بالضرورة ، أن حل قضية القدس حسب القرار ١٩٤ القاضى بتدويل القدس ، والذى ترفضه إسرائيل ولم يدرج كقرار مرجعى للمفاوضات أمرٌ فى غاية الصعوبة ، آخذين فى الاعتبار أنه نتيجة للتغييرات الديمجرافية التى أحدثتها إسرائيل فى القدس فإن نسبة العرب إلى اليهود فى القدس هى ١:٣.

يضاف على ذلك أن إسرائيل فى معاهدة السلام بينها وبين الأردن (١٩٩٤) وحسب المادة التاسعة أعطت الأردن دوراً خاصاً بالنسبة للأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس فى مفاوضات الوضع النهائى، الأمر الذى سيزيد من ضعف وتشتت الموقف العربى حيال قضية القدس فى الوقت الذى تعتبر فيه مسألة السيادة على القدس وأنها عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل وضرورة استمرار العمل لترجمة ذلك على أرض الواقع مسألة محط إجماع فى التركيبة السياسية فى إسرائيل.

خاتمة

بعد هذا الاستعراض لقضية القدس من خلال القرارات الدولية والممارسات الإسرائيلية منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى مسيرة التسوية السلمية الحالية، يلاحظ نجاح الدبلوماسية الصهيونية الإسرائيلية في تحقيق حلمها المتمثل في الاستيلاء على القدس، وقد أثبتت في هذا الصدد خبرة في المناورة خدمت هدفها النهائي، إذ قدرت منذ البداية الظروف والأوضاع التي استدعت حاجتها إلى العطف الدولي، وحسبت إمكاناتها وإمكانات خصومها حساباً دقيقاً استطاعت في ضوئه أن تكسب معركة الدعاية قبل أن تخوض معركة الجيوش.

ونتيجة لذلك نجحت في السيطرة على القدس على مراحل وبوسائل متعددة. في صك الانتداب البريطاني على فلسطين كان لها اليد الطولى في صياغته بحيث جاء متضمناً لوعد بلفور، وفي قرار تقسيم فلسطين استطاعت خلق "قضية" القدس والخروج بقرار تدويلها. ثم بعد ذلك ، ونتيجة لتغيير المعطيات لجأت إلى أسلوب العنف فاحتلت الجزء الغربي من القدس عام ١٩٤٨ وأكملت احتلالها للجزء الشرقي منها على إثر حرب ١٩٦٧ ، وبعدها مارست سياسات الضم والتهويد والأمر الواقع ، ضاربة عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة التي طالبتها بالتراجع عن إجراءاتها غير الشرعية بشأن القدس، وصولاً إلى مسيرة التسوية السلمية والتي تمكنت فيها إسرائيل من جعل المرجعية القانونية لها لكافة المفاوضات – بما فيها المفاوضات حول قضية القدس ممثلة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ فقط دون قرار التدويل، من ناحية، ومن ناحية أخرى نجحت في تأجيل البت في القضية حتى تستكمل خلق واقع يصعب معه إيجاد حل لا يتماشى مع مخططاتها كل هذا لم يقابله على الجانب العربي مجرد إجماع أو تصور محدد لمعالجة قضية القدس.

المراجع

١- الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٧١-١٩٨٨ ، نيويورك، ١٩٩٠.

٢- سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، محاضرة ألقيت في مقر رابطة الكتاب الأردنيين، منشورات رابطة الكتاب الأردنيين بالتعاون مع أمانة القدس، عمان، حزيران ١٩٧٨ .

٣- المقدم المهندس نصري رشيد نوار ، أبعاد تدويل القدس، سلاح الجو الملكي بكلية القيادة والأركان الجوية ، عمان ١٩٩٣.

٤- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٨٤

٥- عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ، كانون الثاني (يناير)١٩٦٩.

٦- ماجد كيالي، القدس في القرارات والمشاريع الدولية، مجلة صامد الاقتصادية، العدد ٨٥ ، تموز- آب- أيلول ١٩٩١.

٧- جلنار النمس، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (١٩٤٧-١٩٧٣): قرارات ومواقف، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩.

٨- أحمد سعيد نوفل، الصراع على القدس بين القرارات الدولية ومشاريع الحلول السياسية، بحث مقدم إلى ندوة الحقوق العربية الثابتة في القدس، عمان ، ٥-٨ تشرين أول ١٩٩٦.

٩- نواف الزرو، القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية"، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، تموز- آب - أيلول ١٩٩١.

١٠- أمين القدس/ روحي الخطيب، القدس في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، مجلة القدس الشريف، العدد الأول نيسان ١٩٨٥.

١١- لجنة يوم القدس الندوة السابعة ٥-٨ تشرين أول ١٩٩٦ عمان القدس أمانة في عنق كل عربي ومسلم :حقائق ومعلومات.

١٢- مركز دراسات الشرق الأوسط، إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط إستراتيجي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، أكتوبر ١٩٩٦.

١٣- آن لاتندريس، المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٤، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية-مطبوعات PASSIA، القدس، نيسان (إبريل) ١٩٩٥.

١٤- مصطفى محمود عفيفى، الحقوق العربية فى مدينة القدس: رؤية تاريخية وقانونية فى ضوء قرارات منظمة الأمم المتحدة، ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال الندوة السابعة ليوم القدس الحقوق الثابتة فى القدس، ٥-٨ تشرين الأول ١٩٩٦، عمان.

١٥- وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، واشنطن، ١٣ أيلول ١٩٩٣.

١٦- الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة. واشنطن ٢٨ أيلول ١٩٩٥.

١٧- معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، ٢٦ تشرين أول ١٩٩٤.